وجهة نظر اقتصادية

مشروع حذف الأصفار الثلاثة وكلف المعاملات النقدية

□ د. مظهر محمد صالح *

مشروع حذف الاصفار بين التأييد والرفض

في ظل الظروف الاقتصادية والمالية المتقلبة وضغوط التضخم النقدي التي حلت في بلادنا سابقا، وأدت الى آثار سلبية على انتظام السوق التجارية وأسواق العمل والإنتاج ومستوى معيشة المواطن ، فقد تولدت تشوهات كثيرة في البنى والعلاقات الاقتصادية، والتي كان من بينها تواجد كتلة نقدية، كثيرة الأصفار، قليلة القيمة، وعلى نحو لا يتناسب والتطورات المقبلة في حاضر ومستقبل الاقتصاد العراقي، مما يقتضي إيجاد حل لهذه الظروف ومخلفاتها، ومن هذه الحلول إصلاح نظام إدارة العملة النقدية من خلال هيكلتها وحذف الأصفار منها للسيطرة على تدفق وإدارة كلفة الكتلة النقدية على نحو امثل.

إن تداول كتلة نقدية مصدرة تربو على ٣٧ ترليون دينار عراقي بمختلف الفئات والتي يعكسها عدد الأوراق المتداولة البالغة ٤ مليارات ورقة نقدية هي نتاج مرحلة طويلة من التضخم والتدهور الاقتصادي، حيث ارتفع على سبيل المثال الرقم القياسي لأسعار المستهلك بأساس ١٩٩٣ من ١٠٠ الى ٢٠٠٠٠٠ في خضم العام ٢٠٠٣ مما يعني ان السلعة التي كانت تباع بـ١٠٠ دينار أصبحت تباع بـ ٢٠٠٠٠٠ دينار ... وهكذا . وتحت هكذا ظرف وتدهور قيمة العملة ارتفعت فئة العملة الأكبر من ٢٥ ديناراً إلى ٢٥٠٠٠ دينار، مما يعني أن التضخم هو الذي أضاف هذه الاصفار.

× لا تتناسب فئات العملة الحالية مع الوضع الاقتصادي الراهن والمقبل. فعلى سبيل المثال و قبيل اندلاع الحرب العراقية – الإيرانية كانت فئة الـ٢٥ دينارا تعادل ٧٥ دولارا، بالقوة الشرائية، لذلك الوقت أو ما يعادلها في الوقت الحاضر ٣٠٠ الف دينار. لقد اضاف التضخم المالي في البلاد على مدى ثلاثة عقود من الزمن أصفاراً الى العملة، وعلى الرغم من ذلك لم ترفع تلك الأصفار من القدرة الشرائية لأكبر فئة من العملة، وهي الـ ٢٥ الف دينار، والتي تساوي اليوم ٢١ دولارا. ونحن بحاجة اليوم الى إعادة هيكلة العملة. فالاصفار الكبيرة تعني كتلة نقدية كبيرة في التداول تبلغ اليوم قرابة الـ٣٠ تريليون دينار مما تطلبه من تداول نقدي مباشر والى كلفة كبيرة في العد والفرز وما تستغرقه من وقت وخواص مكانية وأمنية. ففي نظام الأسعار، يعد السعر هو القيمة، معبر عنها بالنقد، ومن ثم فان هيكل التكاليف والمدفوعات الاجرية والرواتب واقيام المعاملات، أمست جميعها لا تتناسب مع حاجة البلاد الى نظام ادارة نقدية، ينسجم وهيكلة القطاع الحقيقي والمستويات السعرية التي بلغها . فالبلاد بحاجة الى نظام نقدي سهل التعامل ومن فئات صغيرة وكبيرة معبرة عن كلفة ذلك الهيكل الحقيقي. (راجع التفاصيل في هامش الصفحة اللاحقة).

ويلحظ ان خلال المدة ١٩٩٠–٢٠٠٧ ازداد تضخم الرقم القياسي لأسعار المستهلك الى ٤٠٠٠٠٠٪، وبغية التبسيط فإن السلعة التي كانت تباع بمئة دينار قبل بدء حرب الكويت في العام ١٩٩٠ اصبحت تباع بـ ٤٠٠٠٠٠ دينار في العام ٢٠٠٧. علماً ان قيمة الدينار العراقي انخفضت مرتين وبشدة خلال مدة ١٩٩٠–١٩٩٨ بمعدل اكثر من ٩٩٪ مقابل الدولار الأمريكي . فأن الانخفاض الاول كان عام ١٩٩٠، والانخفاض الاخر كان في العام ١٩٩٧، وبنسبة ٩٣,٢٪ مما جعل إجمال الانخفاض في سعر صرف الدينار العراقي إزاء الدولار بواقع (سالب ٩٩,٩٩٪) ذلك في نهاية العام ١٩٩٨، وان خلال هذه المدة لوحدها بلغ التضخم في الرقم القياسي لأسعار المستهلك ٤٥٠٠٠٪.

وإذ ما علمنا أن التضخم يعني بنفسه ارتفاع اسعار النقود money price على السلع والخدمات (اي كم من النقود نحتاج لمبادلتها بحزمة معينة من السلع والخدمات.. فكلما تزداد كمية النقود المخصصة لمبادلتها على الحزمة نفسها معنى ذلك ان هناك تضخما او ارتفاعا في أسعار النقود). منوهين بأن قيمة النقود تتناسب عكسياً مع اسعار النقود، وان السعر هو قيمة السلع والخدمات معبر عنها بالنقد ×.

(×) تشير الدراسات الاجتماعية الى ان معدل دخل الطبيب العراقي الشهري كان لا يساوي كقوة شرائية في تسعينيات القرن الماضي سوى شراء ٣٠ بيضة دجاج و ٢٠ قطعة خبز في ذلك الشهر، وعلى مدى سنوات الحصار الاقتصادي . كما ان الكثير من العاملين في المؤسسات المختلفة قد اقلعوا عن العمل لكون العائد الشهري لا يغطي تكاليف النقل الى مكان العمل. ولا ننسى كيف خلقت اسواق مشوهة في البلاد تقايض بها المواد المستعملة من الأثاث والسلع المعمرة والملابس لشراء الطحين او السكر وسد الحد الادنى من احتياجات الأسر للطعام. وان القطاع الزراعي بحد ذاته كقطاع منتج للمواد الغذائية قد تدهورت اوضاعه منذ سبعينيات القرن الماضي بسبب تدهور الارياف والانغماس بالريع النفطي في الوظائف العامة وعسكرة البلاد، فخلال المدة ١٩٧٢–١٩٨٢ على سبيل المثال بلغ معدل النمو السنوي في القطاع الزراعي (سالب ١,١٪). في حين كان معدل النمو في ذلك القطاع بين الاعوام ١٩٦٢–١٩٧٢ قد بلغ ٧,١٪ سنوياً. مع العرض ان جميع القطاعات السلعية شهدت تدهوراً في النمو خلال اعوام التسعينيات ولا سيما قطاعي الزراعة والصناعة.

اما اليوم فقد ارتفع متوسط دخل الفرد العراقي السنوي من الناتج المحلي الاجمالي الى ما يزيد على ٥٣٠٠ دولار، بعد ان كان لا يتعدى ٧٥٠ دولاراً قبل العام ٢٠٠٣. وان متوسط دخل الموظف الحكومي يبلغ قرابة ضعف متوسط دخل الفرد من الناتج المحلي الاجمالي ويقدر بحوالي ١٠٠٠٠ دولار سنويا.

ولما كانت النقود هي اي شيء يتفق عليه المجتمع ليصبح وسيطاً للتبادل ومخزناً للقيمة ووحدة حساب، فان النقود (القانونية) الصادرة عن السلطة النقدية بموجب القانون وذات قوة ابراء للذمم، يُنظر إليها بانها مؤسسة اجتماعية Social Institution ، حيث تزداد كفاءة الاقتصاد وعملياته في تحريك التبادل بكفاءة تلك المؤسسة الاجتماعية اي النقود والعكس بالعكس. لقد ادى التضخم المستمر الى ارتفاع رقم العملة المتداولة من ٢٣ مليار دينار في العام ١٩٩١ الى حوالي (٣٠) تريليون دينار في الوقت الحاضر، وارتفاع اكبر فئة عملة من ٢٥ ديناراً الى ٢٥٠٠٠ دينار بمرور الوقت. وبهذا، رسم التضخم أرقاماً جديدة للعملة المتداولة بإضافة ثلاثة اصفار مما زاد من مقدار العمليات النقدية الاسمية ورتب تكاليف انتاج كميات كبيرة منها، رافقتها عمليات خزن وتوزيع وعدّ وفرز وتدقيق مرافقة لها، وبمستويات مضاعفة، ساعدت على تعاظم المخاطر التشغيلية المصاحبة Operational Risk

وفي ظل الاستقرار السعري والتفاؤل بمستقبل العراق الإنمائي فقد بات من اللازم اجراء إصلاح جذري على نظام إدارة العملة، وذلك بإعادة هيكليتها بما يتناسب وهيكل الاسعار الجديد المختلف والمستقر ومستويات الاجور والرواتب التي اختلفت كثيرا عن السنوات الثلاثين الماضية، فضلا عن التعامل بكتلة نقدية كبيرة ضعيفة في مكوناتها بحيث باتت اكبر فئة عملة لا تساوي الا ٢١ دولارا أمريكيا في الوقت الحاضر . منوهين بان ارتفاع الناتج المحلي الاجمالي للعراق من ١٤٠ مليار دولار في نهاية العام ٢٠١١ الى اكثر من ٢٣٠ مليار دولار في نهاية عام ٢٠١٥، سيرفع الكتلة النقدية المصدرة من ٣٧ تريليون دينار الى حوالي ٧٠ تريليون دينار. وان التركيب الضعيف في هيكل العملة كما ذكرنا آنفاً قد اخذ يضيف كلفة تسمى كلفة المعاملات النقدية من حيث التداول بها سواء بين الأفراد انفسهم والأفراد والمصارف وداخل الجهاز المصرفي نفسه.

×× أمسى الطلب على الدولار الامريكي (ولا سيما فئة الـ ١٠٠ دولار) حاجة ملحة لتسوية المعاملات النقدية في السوق المحلية خارج إرادة السياسة النقدية لكون تلك السوق تتطلع في معاملاتها الى فئات اكبر غير متوافرة حالياً ولكنها تتجسد بفئة العملة الامريكية الكبيرة لسهولة حملها وتداولها لخفض كلفة التداول النقدي او المعاملات النقدية. لذا فإن النظام النقدي العراقي اصبح بحاجة ملحة الى اصلاح إداري لنظام المدفوعات النقدية لتكون هناك فئات نقدية عالية القوة الشرائية في التداول، سهلة الحمل والحيازة، بما يسهل عمليات التبادل النقدي لاغراض المعاملات او المتاجرة. مشيرا الى ان الاختلال في هيكل او تركيب الوحدات النقدية الحالي قد عمق من مشكلات (الدولة) التي رتبت آثارا غير مرغوبة على فاعلية واداء السياسة النقدية .

ففي السويد على سبيل المثال، التي يتوافر فيها حالياً واحد من افضل انظمة المدفوعات النقدية في العالم، وعلى الرغم من ذلك ، فان كلفة التداول النقدي من عد وفرز ونقل وخزن للعملة، تكلف الاقتصاد الوطني ما نسبته ٤٪ من الناتج المحلي الإجمالي للسويد. فكيف نقارن ذلك في بلد مثل العراق يتولى ادارة هكذا مقادير نقدية هائلة ضعيفة التركيب، مما يضيف كلفة معاملات نقدية ربما تصل الى ٨٪ او أكثر من الناتج المحلي الاجمالي، وهو عبء يتحمله الفرد في تعاملاته مما اخذ يقلل من كفاءة النقد كمؤسسة اجتماعية مؤازرة لمؤسسات الاقتصاد المختلفة بما فيها السوق، والدليل على ذلك تنحصر المعاملات النقدية الكبيرة للدفع بالدولار الامريكي، مما يعني احلال عملة دولة اخرى في التداول لإسناد المعاملات النقدية بسبب هبوط كفاءة وتركيب الكتلة النقدية الحالية.

ويثير تعدد الأصفار على فئات العملة مع انخفاض القوة الشرائية لها مصاعب جمة منها صعوبة التعبير عن القيمة النقدية، فضلا عن مصاعب العمليات النقدية نفسها ومشكلات فنية في تسجيل البيانات الاحصائية والتسجيل في الدفاتر المحاسبية وتغيير انظمة الحاسبات ونظم التسويات، فضلا عن اظهار الاسعار بارقام طويلة تصعب احياناً حتى العدادات او الاجهزة الرقمية من قراءة اصفارها في محطات الوقود او الاجهزة الرقمية الاخرى.

وعلى هذا الأساس، أصبحت هناك حاجة لإصلاح نظام المدفوعات النقدي من خلال المزايا الآتية:

أولا– على المستوى الأفقي : حذف الأصفار الثلاثة .

– تحويل ٣٧ تريليون دينار الى ٣٧ مليار دولار عن طريق حذف ثلاثة اصفار من العملة الحالية واستبدالها بعملة جديدة مما يسهل التعامل الحسابي مع ارقام هي اقل عددا على صعيد حسابات الموازنة الاتحادية، موازنات البنوك والشركات، فضلا عن موازنة الأسرة النقدية (الافراد) دون ان يرتب اي تغيير او تبدل على الدخل او الثروة النقدية للأشخاص الطبيعية والمعنوية، فضلا عن عدم تأثيره على التعاقدات والالتزامات بين الأشخاص الطبيعيين والمعنويين كافة. وهو ما يطلق عليه بتوليد دالة رياضية متجانسة من الدرجة الصفر Homogenous Function of Degree Zero، طالما ان كمية النقود الجديدة الاصغر رقما تغطي في التبادل الحزمة السلعية نفسها في النقود القديمة ذات الرقم الاكبر. وبهذه المناسبة يشبه David Hume (وهو من رواد علم الاقتصاد ما قبل المدرسة الكلاسيكية في كتابه الشهير النقاش السياسي او الجدل السياسي Political Discourse الصادر في العام ١٧٥٢) تأثير مستويات الأسعار الاسمية مع ارتفاع كمية النقود مثل الانتقال من الارقام الرومانية الى الأرقام العربية (وهي الارقام الانكليزية حالياً)، فإن ذلك الانتقال لا يغير من المبادئ الأساسية لعلم الحساب او الرياضيات. فارتفاع كميات النقود يؤدي الى ارتفاع الاسعار بالنسبة نفسها دون تأثير على نتائج الاقتصاد الحقيقي.

ثانيا– على المستوى العمودي: إعادة هيكلة العملة وتركيبها

– لما كانت الفئة الكبيرة البالغة ٢٥٠٠٠ دينار تشكل لوحدها (ثلثي كمية الأوراق المتداولة) فان إصدار فئات اكبر يعني اختزال الأربعة مليارات ورقة نقدية المتداولة حاليا وتحويلها الى عدد يساوي (٠١,١٨) مليار ورقة نقدية. اذ ستختزل الفئات الكبيرة من العملة قرابة ٨٠٪– ٩٠٪ من إجمالي الفئات الجديدة المصدرة الى التداول (مثل فئات ٥٠، ٢٠٠، ١٠٠ دينار جديدة) .

استنادا إلى ما تقدم، فان كلفة المعاملات النقدية بين الأفراد والمصارف وبين الأفراد انفسهم طبيعية أم معنوية، ستنخفض حتما من حيث تكاليف العد والفرز والتدقيق. وإذا ما علمنا، أن الأوراق النقدية المتداولة تتآكل بالمتوسط خلال مدة خمس سنوات مما يعني استبدال كتلة هائلة ضعيفة التركيب وترتب تكاليف طباعية ذات مواصفات امنية عالية وهو عبء آخر تتحمله سلطة الإصدار النقدي وهو من مخلفات نظام ادارة نقدية، ولّدها التدهور الاقتصادي السابق واصبحت لا تتناسب والاستقرار والتقدم الاقتصادي المنشود. ختاما، إن أسباب تغيير العملة الراهنة تعبر عن ثمرة الاستقرار الاقتصادي ونجاح سياسات البنك المركزي العراقي في الحفاظ على الاستقرار، والمتمثلة باستقرار سعر صرف الدينار العراقي وهبوط التضخم الى مرتبة عشرية واحدة وبناء احتياطيات أجنبية مؤازرة للدينار العراقي بمستويات لم يسبق تحقيقها خلال الثلاثين عاماً الماضية، والتي تعد غطاء العملة العراقية. إضافة الى تحسين نظام المدفوعات النقدية وجعله يغادر التصاقه وتركيبه الراهنين بالماضي واختلالاته الاقتصادية وإعادة بنائه على مستقبل التطور الاقتصادي ومعطياته الحقيقية والاسمية . لذا، فقد أعد البنك المركزي العراقي إستراتيجية بعيدة الأجل قابلة للتطبيق مستقبلا عند توافر الفرصة الملائمة وبصورة تدريجية، وفق تعليمات واضحة ولوائح ارشادية، توفر الحماية للحقوق والمصالح المختلفة، بما يتلاءم ومرحلة الازدهار المقبلة والنمو الاقتصادي المتوقع، حيث سيزداد متوسط دخل الفرد خلال السنوات القادمة الى أكثر من مرة، وسيخطو الاقتصاد خطوات نحو التقدم مما يتطلب إصلاحا لمخلفات مراحل التضخم وربما يتطلب بعض التشريعات بهذا الشأن.

* نائب محافظ البنك المركزي

خارج الحدود

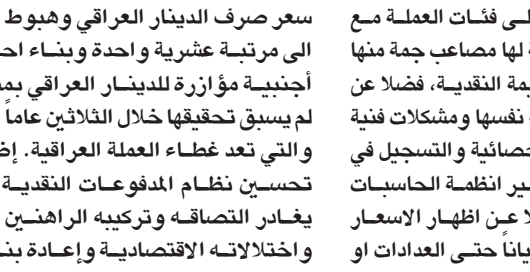

لندن

أثرياء العالم يحصدون 6.2 تريليون دولار خلال عام

قالت شركة أبحاث الثروات "ويلث اكس": إن الأثرياء باتوا أكثر ثراء، إذ زاد عدد المليارديرات على مستوى العام بنسبة ٩,٤٪ إلى ٢١٦٠ شخصاً، ونمت ثرواتهم ١٤٪ إلى ٦,٢ تريليون دولار.

وذكر التقرير أن العديد من المليونيرات فقدوا بعضاً من ثرواتهم العام الماضي، لكن المليارديرات كانوا أفضل حالاً، حيث استخدموا فرق إدارة الأموال القوية للخروج بسلام من اضطرابات السوق والاضطرابات الاقتصادية التي أصابت الفئات الأقل ثراء.

وقالت "ويلث اكس" في تقرير إن عدد الأشخاص الذين يملكون ٣٠ مليون دولار على الأقل ارتفع إلى ١٨٧٣٨٠ لكن ثرواتهم الإجمالية انخفضت ١,٨٪ إلى ٨,٢٥ تريليون دولار وهو مبلغ لا يزال أكبر من حجم اقتصادي الولايات المتحدة والصين

القاهرة

طرح مناقصة لاستيراد النفط

أظهرت وثائق رسمية أن الهيئة المصرية العامة للبترول، طرحت مناقصة لاستيراد ما يصل إلى ٤,٥ مليون برميل من النفط الخام في إطار مساعي البلاد لتفادي حدوث نقص في الوقود.ووفقاً للوثائق تطلب الهيئة بين شحنة وثلاث شحنات من الخام المتوسط تصل إلى ميناء رأس شقير أو العين السخنة من منتصف أكتوبر إلى ديسمبر.

وقالت مصادر نفطية لـ"رويترز": إن الحكومة المصرية التي تعاني شح السيولة المالية مدينة لمنتجي الطاقة الأجانب بثلاثة مليارات دولار على الأقل في الوقت الذي يشير فيه إلغاء مناقصات للاستيراد وطوابير طويلة على محطات الوقود لضغوط جديدة على إمدادات الوقود.ومن المقرر فتح الباب أمام تلقي العروض في المناقصة الجديدة في ٢٤ سبتمبر على أن تستمر صلاحيتها حتى الخامس من أكتوبر بحسب الوثائق.

الكويت

إعادة أملاك الكويتيين بالعراق

قال مسؤول في وزارة الخارجية الكويتية إن "الحكومة العراقية تسعى لإعادة تسجيل أي عقار تعود ملكيته لمواطنين كويتيين من جديد".

وأكد المسؤول في اتصال هاتفي مع "العربية.نت" أن مئات الكويتيين بدأوا استعادة عقاراتهم وأملاكهم التي تعود ملكيتها إلى ما قبل الغزو خلال فترة النظام السابق، مشددا على أن نظام صدام قام بمصادرة أملاك الكويتيين، وتحويل الملكيات إلى أشخاص وبعضها تم بيعه أكثر من مرة، مبينا أن الحكومة العراقية تسعى جاهدة لإنهاء هذا الملف، ولعودة الحقوق إلى أصحابها.

وأوضح المسؤول الذي فضل عدم ذكر اسمه أن بعض الكويتيين ضاعت وثائقهم خلال "الغزو" ولم يستطيعوا استخراج تلك الوثائق، مؤكدا أن الحكومة العراقية تسعى لاستخراج أية وثائق تثبت ملكيتهم، معترفا بأنه ملف شائك ويحتاج إلى مزيد من البحث، خصوصا ممن فقدوا وثائق الملكية، وتم بيع "العقار" أكثر من مرة خلال العقدين الماضيين، وبعض الأراضي تم بناء مساكن عليها أو مشاريع عقارية وآلت ملكيتها لمواطنين عراقيين.

الرياض

خفض أسعار النفط

قال مصدر خليجي رفيع إن السعودية تعمل على خفض أسعار النفط وإن غالبية الدول الأعضاء في منظمة أوبك تريد أن ترى الأسعار حول مستوى ١٠٠ دولار للبرميل.

وصرح المصدر الخليجي للصحفيين على هامش مؤتمر للطاقة بأن سوق النفط متوازنة تماما ولا يوجد عجز في الإمدادات.

وتنتج السعودية حاليا نحو عشرة ملايين برميل يوميا وسيعزز أعضاء آخرون في أوبك الانتاج خلال الأشهر القليلة المقبلة.

وقال المصدر دون الكشف عن تفاصيل نريد ان نرى الأسعار تنخفض ونحن نعمل على نزولها.

"نعتقد ان السعر الآن مرتفع ولا تدعمه العوامل الاساسية في السوق على الاطلاق.. بل مجرد تكهنات وعوامل سياسية."

وارتفعت أسعار النفط نحو ٣٠ في المئة خلال الشهور الثلاثة الاخيرة نتيجة قلق المستثمرين حيال الامدادات من الشرق الاوسط وشمال افريقيا وبفضل توقعات بارتفاع أسعار السلع الأولية نتيجة إجراءات تحفيز اقتصادي من جانب الولايات المتحدة وأوروبا والصين.